

منشآت لحياكة النسيج والسجاد. وفي تقدير الاقتصاديين الاسرائيليين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي للعام ١٩٦٦ في القطاع كانت ٤,٤٪ (انظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣
الناتج القومي الاجمالي لقطاع غزة في ١٩٦٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

النسبة المئوية	المبلغ	القطاع
٣٤,٤	٥,٥	الزراعة
٤,٤	٠,٧	الصناعة
٢٦,٩	٤,٣	التجارة والخدمات الشخصية
٣,١	٠,٥	المواصلات
٢٥,٠	٤,٠	الادارة والخدمات العامة
٦,٢	١,٠	البناء والانشاءات العامة
١٠٠,٠	١٦,٠	الناتج المحلي الاجمالي
	٥,٠	تحويلات من الخارج
	٢١,٠	الناتج القومي الاجمالي

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، اقتصاد قطاع غزة وسيناء، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، ص ٨.



التطورات في ظل الاحتلال

أوضحنا من قبل أن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل الاحتلال، كان بدائياً متخلفاً وهشاً. ومع الاحتلال، ناءت الصناعة تحت مجموعة جديدة من العوامل، مثلها في ذلك كمثل باقي القطاعات الاقتصادية. فالأسواق التقليدية أغلقت، وافتتحت أسواق جديدة، وتغيرت مصادر المواد الخام وأسعارها، وخضع سوق العمل لتقلبات حادة، وفوق هذا كله أن النظام الجديد (عهد الاحتلال الاسرائيلي) كان عازماً تماماً على دمج وإلحاق اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وبلغت المصطلحات الاقتصادية نسجاً أن حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية هبطت من ٨,٧٪ في ١٩٦٦ (الجدول الأول) إلى ٦,٧٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤). أما في قطاع غزة فلقد صعدت من ٤,٤٪ في ١٩٦٦ إلى ١٠,١٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤).